

## الملحق أ

### ملاحظات حول إعداد التقارير القطرية ومواد توضيحية

تنص قوانين الكونغرس على تقديم التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان سنوياً، وتغطي التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك حقوق العمال. وتشمل هذه الحقوق عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وللاحتجاز لفترات طويلة دون اتهام؛ وللاختفاء أو للاحتجاز في مكان سري؛ وللانتهاكات الأخرى للحق في الحياة والحرية وسلامة الشخص.

لجميع الأفراد الحق في حريات معينة، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي والحرية الدينية؛ وتوثق التقارير كيف تحترم الحكومات هذه الحريات. وتغطي التقارير قضايا حقوق العمال الرئيسية، بما في ذلك الحق في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ والحق في المفاوضة الجماعية؛ وحظر العمل القسري أو الإجباري؛ ووضع ممارسات عمل الأطفال والحد الأدنى لسن عمل الأطفال؛ والتمييز فيما يتعلق بالعمالة؛ وظروف العمل المقبولة.

يتم إعداد التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان من خلال مراجعة المعلومات المتاحة من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك المسؤولين بالحكومة الأمريكية والحكومات الأجنبية؛ وضحايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان؛ والدراسات الأكاديمية ودراسات الكونغرس؛ والتقارير الواردة من الصحافة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

تغطي التقارير القطرية احترام حقوق الإنسان في البلدان والأقاليم الأجنبية في جميع أنحاء العالم، ولا تُقيم التقارير الآثار المترتبة على حقوق الإنسان بسبب إجراءات اتخذتها الحكومة الأمريكية أو ممثلوها.

وتسعى وزارة الخارجية لجعل التقارير موضوعية وممتاثلة، فنحن نطرح نفس الأسئلة على كل البلدان والأقاليم المشمولة. وتقدم التقارير بضعة أمثلة توضيحية لانتهاكات مزعومة وتتابع فقط في معظم الأحيان الحالات المهمة التي لم يتم حلها في العام السابق. وقد توقفت وزارة الخارجية في السنوات الأخيرة عن الكتابة

عن العديد من القضايا التي لم يُزعم فيها حدوث أي انتهاك للحقوق، وسمح هذا التغيير بزيادة التركيز في التقارير على الانتهاكات المبلغ عنها والتقليل من التفاصيل الوصفية الروتينية.

بالإضافة إلى ذلك، أدخلت التعليمات السنوية لوزارة الخارجية تغييرات لتشديد التركيز على التقارير الخاصة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وتصرفات كل حكومة فيما يتعلق بهذه الانتهاكات والتجاوزات.

على سبيل المثال، يركز الملخص التنفيذي لكل تقرير بشدة على التقارير المتعلقة بأكثر الأنواع فظاعة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، إذا كانت تنطبق على البلد المعني. ويشمل ذلك تقارير عن القتل خارج نطاق القانون والتعذيب وظروف السجن القاسية والمهددة للحياة والتدخل الفاضح في حريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية الدين أو المعتقد، فضلاً عن جرائم العنف بدافع التحيز. ولا يتضمن الملخص التنفيذي العديد من القضايا الأخرى الشائعة في جميع البلدان أو معظمها، مثل الاكتظاظ في السجون والتمييز المجتمعي، لكن هذه القضايا لا تزال مشمولة في متن التقارير.

بينما نواصل الكتابة عن الظروف المجتمعية، بما في ذلك التمييز، التي يمكن أن تؤثر على التمتع بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، فقد خفضنا كم البيانات الإحصائية في كل قسم من هذه الأقسام الفرعية من التقرير والتي توضح تلك الظروف، ففي عصر الإنترنت، تتوفر البيانات الأساسية بسهولة، وقد وفرنا روابط لمصادر ذات صلة بدلاً من تكرار البيانات في نص التقارير. يتم دمج هذه البيانات في الملحق ج.

إن العديد من الحكومات التي تدعي احترام حقوق الإنسان من حيث المبدأ قد تأمر في الواقع وبشكل سري بارتكاب الانتهاكات أو الاساءات أو تتغاضى عنها ضمناً. وبالتالي، فإن التقارير تنظر إلى ما هو أبعد من بيانات السياسة أو النية لدراسة ما فعلته الحكومة فعلياً لإحترام حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة، بما في ذلك مدى التحقيق مع المسؤولين عن أي انتهاكات أو تجاوزات أو تقديمهم للمحاكمة أو معاقبتهم. وأيضاً فإن هذا هو الحال في العديد من التجاوزات - مثل التمييز المجتمعي والاساءات الأسرية - التي لا يتم الإبلاغ عنها على نطاق واسع. وتحقيقاً لهذه الغاية، نسعى إلى تحديد نطاق المشكلة دون تعيين أرقام دقيقة.

تصف التقارير الوقائع ذات الصلة بالمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان. وبصرف النظر عن المصطلحات التي قد تُستخدم في التقارير، فإن التقارير لا تذكر أو تتوصل إلى استنتاجات حول تطبيق القانون المحلي أو الدولي على تلك الحقائق.

وتذكر التقارير، في بعض الأحيان، أن البلد "احترم بشكل عام" حقوق الأفراد، وهذا هو أعلى مستوى من احترام حقوق الإنسان المُقدم في هذه التقارير.

ولأن وزير الخارجية يُدرج مجموعات أو منظمات أجنبية كمنظمات إرهابية أجنبية على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، فإن التقارير تطلق صفة "إرهابية" فقط على تلك المجموعات المدرجة على القائمة الحالية لوزارة الخارجية الخاصة بالمنظمات الإرهابية الأجنبية.